



ورقة تقدير موقف

ميزانية وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأرض المحتلة للعام 2023-2024

قراءة في مجالات الصرف وتبعاتها

المركز الفلسطينية للدراسات الفلسطينية- مدار

حزيران 2023



المقدمة

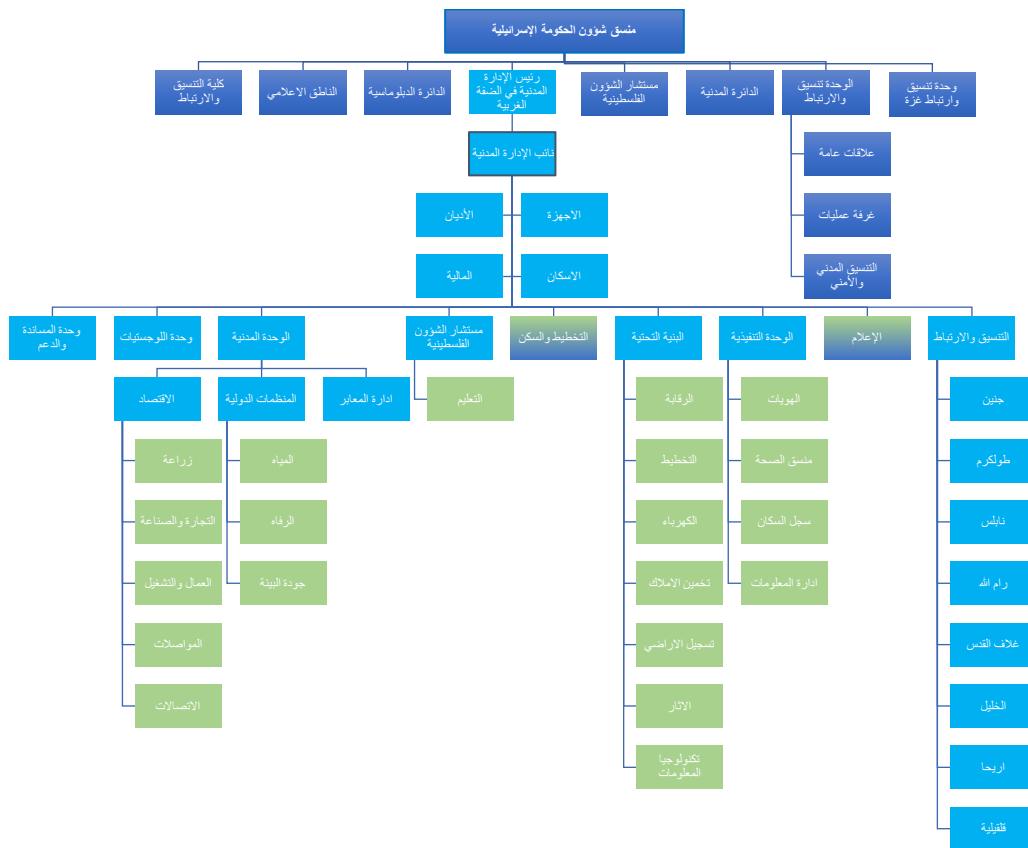
في أيار 2023، أقرت الكنيست مشروع القرار المتعلق بميزانية العام 2023 (484 مليار شيكل) والعام 2024 (514 مليار شيكل). جزء ليس يسير من هذه الميزانية جاء لتطوير الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وذلك في ظل: (1) وجود حكومات يمينية ملتزمة بالاستيطان بشكل عقائدي؛ (2) تعيين وزراء مرتبطين بالتيار الاستيطاني المتطرف داخل الصهيونية الدينية، مثل بتسلئل سموتريتش (وزير ثاني في وزارة الدفاع ووزير المالية)، أوريت ستروك (وزارة المهمات القومية والتي كانت تسمى سابقاً بوزارة الاستيطان)، وإيتمار بن غفير (وزير الأمن القومي المسؤول عن الشرطة وحرس الحدود والحرس القومي)؛ (3) وجود اتفاقيات انتلافية مفصلة تلزم الحكومة الإسرائيلية، بموجب الائتلاف الحكومي الذي شكلها، بزيادة الصرف على مشروع الاستيطان في الضفة الغربية. (4) تنامي "انتماء" أعضاء كنيست آخرين للمشروع الاستيطاني الأمر الذي يفسر تدفق ميزانيات إضافية، ومستمرة، على المشروع الاستيطاني قد لا تندرج ضمن الميزانيات التي عادة ما تقع تحت مجهر المراقب للمشروع الاستيطاني.

الورقة الحالية، تستعرض أهم أوجه الصرف الحكومي الإسرائيلي على "إدارة" الضفة الغربية بشكل عام، وعلى المشروع الاستيطاني بشكل خاص. القسم الأول، والأطول، يركز على ميزانية وحدة المنسق (COGAT)، وأهم أوجه الصرف لديها. القسم الثاني يركز على ميزانيات حكومية مخصصة لدعم الاستيطان لكنها مندرجة ضمن ميزانيات وزارات وسلطات إسرائيلية أخرى غير وحدة المنسق. القسم الثالث، يتناول الدعم الحكومي لجمعيات ومدارس دينية-عسكرية أخرى تعمل داخل الضفة الغربية ومحسوبة على تيار الصهيونية الدينية. ولأن تفصيل كل هذه المصروفات والميزانيات يحتاج إلى دراسة أوسع بكثير، فإن الورقة الحالية تكتفي فقط بذكر أمثلة على هذه المصاريف، مقدمة بذلك دراسة هي الأولى من نوعها والتي ترصد، بشكل دقيق ومفصل، أهم أوجه الصرف الحكومي الإسرائيلي في الضفة الغربية. في القسم الأخير، تترك الورقة بعض الاستخلاصات التي تساهم في بلورة تقدير موقف أولي بعد فهم حجم الاستثمار الإسرائيلي في المشروع الاستيطاني، وهو استثمار يتعدى الفهم التقليدي السائد والذي يحصره في توسيع البناء العمراني، أو مد شبكات بنى تحتية وحسب.



أولا ميزانية وحدة "منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة"

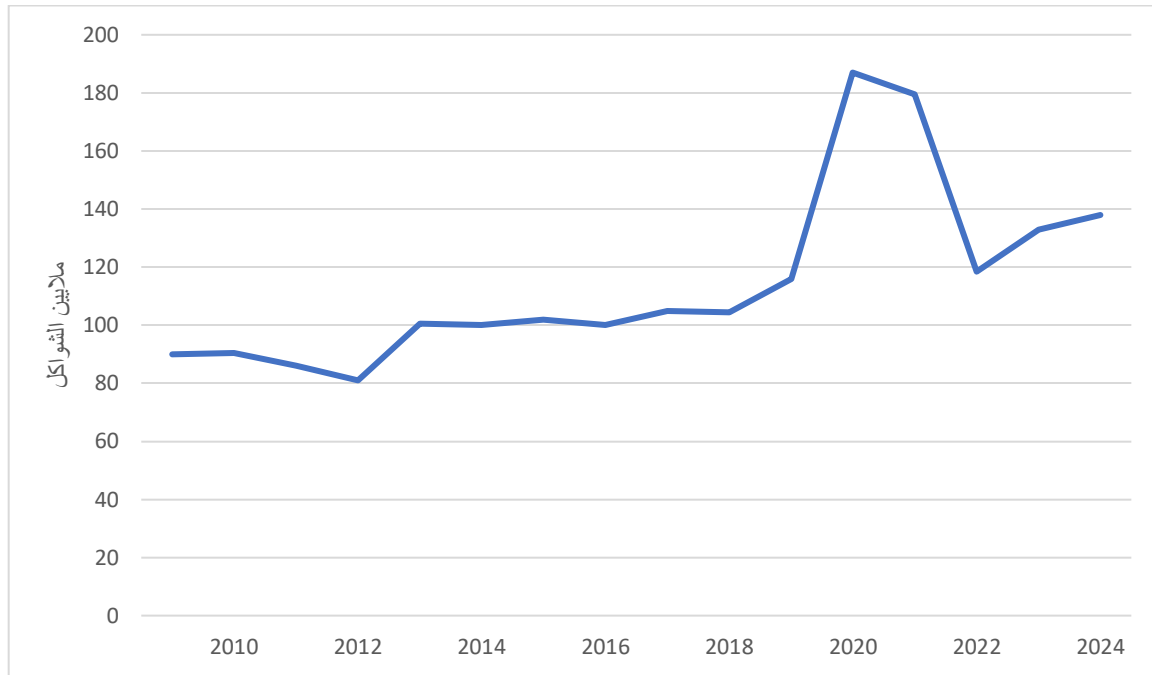
وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة (COGAT) هي وحدة في وزارة الجيش الإسرائيلي تعمل على تنسيق القضايا المدنية ما بين حكومة إسرائيل والجيش الإسرائيلي والمنظمات الدولية والدبلوماسيين والسلطة الفلسطينية. فيما يخص الأراضي "ج" (بما يشمل المستوطنات)، فإن وحدة المنسق هي الإدارة العليا المسؤولة عن تنفيذ خطط الحكومة الإسرائيلية. فيما يخص المناطق "أ" و "ب"، فإن وحدة المنسق تعمل كقيادة ارتباط لتنسيق كافة الجوانب المدنية والعسكرية ما بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. الشكل رقم (1)، يظهر هيكلية وحدة المنسق (بالتركيز على "الإدارة المدنية"- وهي الجسم الأهم بداخل وحدة المنسق).



الشكل رقم (1): هيكلية وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأرض المحتلة، كما بدت عليه في العام 2020.



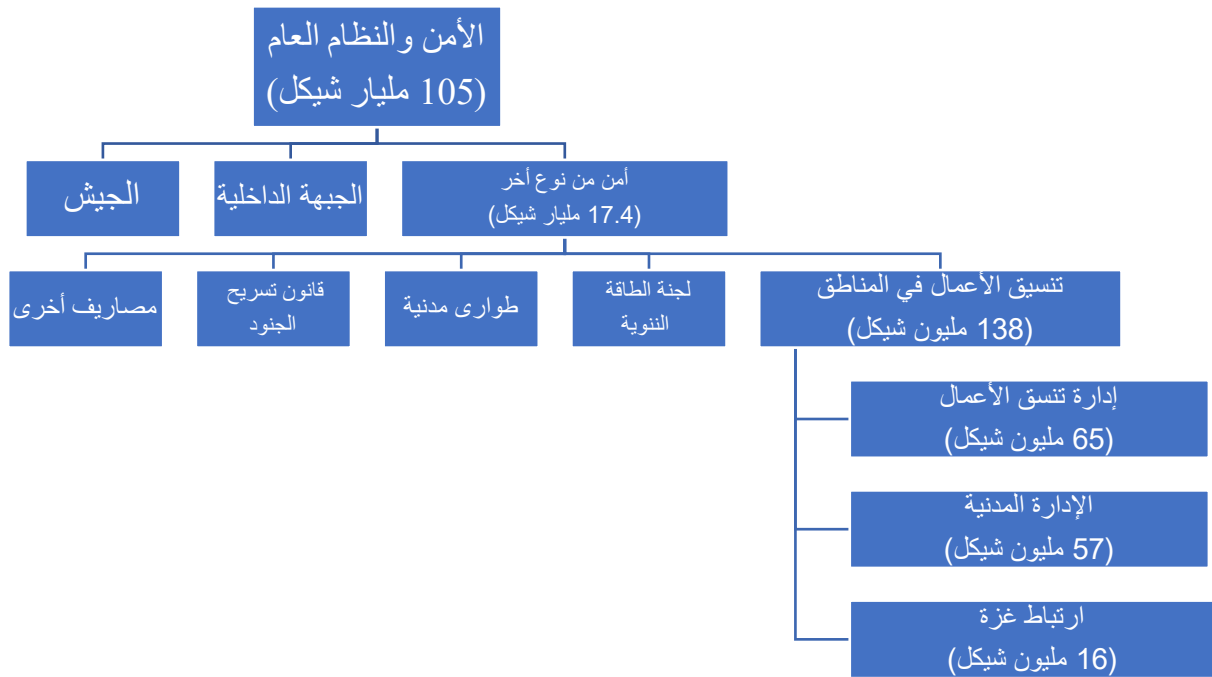
تتضمن ميزانية تنسيق الأعمال الحكومية في المناطق المحتلة، ميزانيات فرعية مخصصة للمقر الرئيسي للمنسق، ومدرسة التنسيق والارتباط، والإدارة المدنية في قطاع غزة، ومقر التنسيق والارتباط في قطاع غزة، وصندوق إعادة تأهيل المحاجر في الضفة الغربية. تبلغ الميزانية المقترحة لتنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وغزة بدون القدس) للسنة المالية 2023 حوالي 411 مليون شيكل إسرائيلي إجمالي، منها حوالي 133 مليون شيكل إنفاق صاف (من ميزانية الحكومة كما هو مبين في الشكل 2) وحوالي 278 مليون شيكل إنفاق متعلق بالدخل (وهذا يشمل الدخل الذي يجيبه مكتب المنسق سواء رسوم تصاريح، غرامات بناء، وغيرها). بالنسبة للسنة المالية 2024، يبلغ إجمالي الميزانية المقترحة حوالي 416 مليون شيكل، منها حوالي 138 مليون شيكل صافي الإنفاق وحوالي 278 مليون شيكل إنفاق متعلق بالدخل.



الشكل رقم (2): ميزانية وحدة المنسق من العام 2009 وحتى العام 2024.



ثمة مركب أمني في عمل وحدة المنسق، سيما وأنها مرؤوسة من قبل وزارة الدفاع. وعليه، من المفيد أحياناً النظر الى العلاقات الهيكلية ما بين الكيانات الفاعلة (وزارات إسرائيلية، أجهزة أمنية، سلطات، شركات خاصة) هي التي تحكم، في بعض الجوانب، تمييز ميزانية الأمن عن باقي الميزانيات، بناء على الهيكلية التالية التي تبين ميزانية وحدة المنسق للعام 2024 (الأرقام حسب الميزانية المقررة من قبل الكنيست في أيار 2023).



الشكل رقم (3): ميزانية وحدة المنسق من مجمل ميزانية الأمن والنظام العام المخصصة لوزارة الدفاع الإسرائيلية للعام 2024.¹

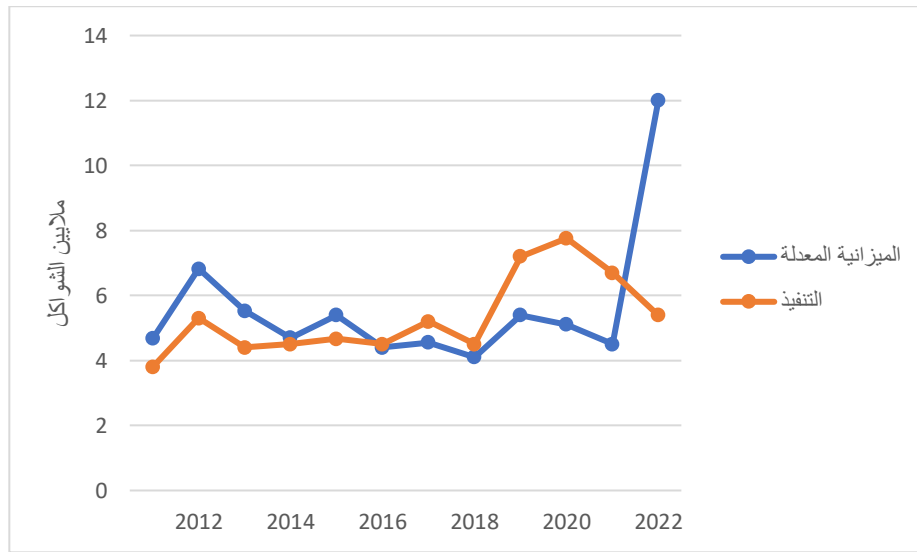
فيما يخص ميزانية وحدة المنسق، فإن المجالات التالية تشكل أهم بنود صرف الميزانية داخل الأرض المحتلة، ويمكن تقسيمها بناء على ورودها في سجلات وحدة المنسق، وتقاريرها المالية.

¹ ميزانية "الأمن والنظام العام" للعام 2024. انظر/ي الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/C1/2024?theme=budgetkey>



(1) "تقوية إنفاذ القانون"

ويقع هذا البند تحت مسؤولية الإدارة المدنية، ويشمل كل ما يتعلق بمستلزمات انفاذ القانون المتعلق تحديدا بالبناء "غير الشرعي"، سواء كان للمستوطنين أو الفلسطينيين في الأراضي "ج"، بالإضافة الى إدارة ملفات "الاعتداء على الأراضي" من قبل الفلسطينيين، وكل المصاريف المتعلقة بذلك، ابتداء من استئجار شركات طيران لالتقاط صور جوية، مرورا بمستشاري خرائط، وصولا الى مرحلة الهدم وحماية عملية الهدم. في فترة حكومة بينيت-لابيد اليمينية، وتحديدا عام 2022، بلغت ميزانية الحكومة المخصصة للرقابة على "البناء غير الشرعي" حوالي 4.2 مليون شكيل. لكن عمليا، كان هناك تكثيف غير مسبوق في الرقابة من قبل هذه الحكومة اليمينية بحيث وصل الصرف الفعلي الى حوالي 12 مليون شكيل². في العامين 2023-2024، يعتزم الجيش الإسرائيلي توسيع نطاق "الإشراف على الأراضي في المناطق "ج"، بما في ذلك هدم البناء غير القانوني (عادة بناء فلسطينيا)، وتسهيل إشراف الدولة على الأراضي المحتلة، والإشراف على مواقع التعدين والمحاجر، والإشراف على سرقات المياه، والإشراف على المحميات الطبيعية والمواقع الأثرية.



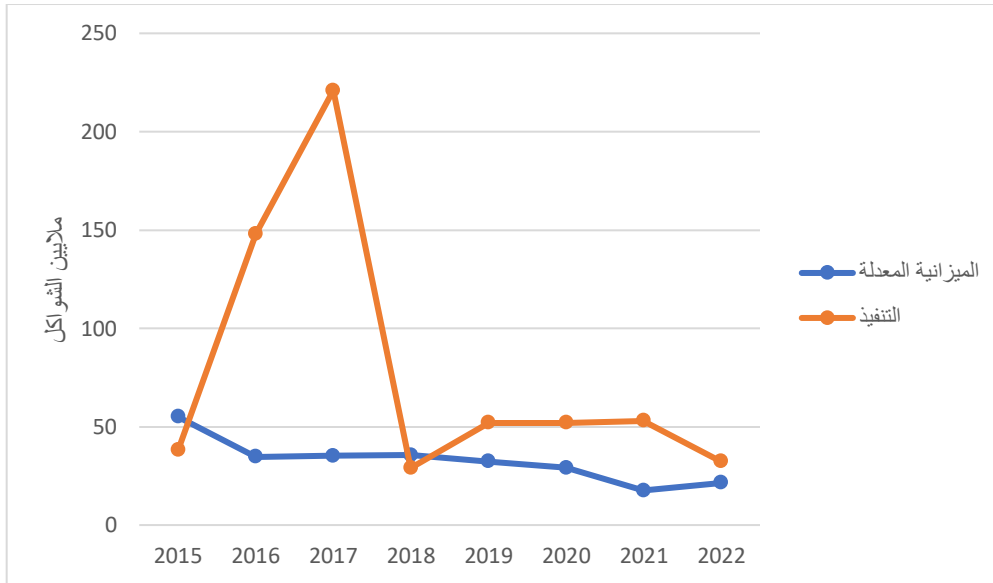
الشكل رقم (4): تقوية وانفاذ القانون ما بين 2012-2022: الميزانية المعدلة والتنفيذ

² ميزانية "الرقابة" لدى وحدة المنسق. انظر/ي الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0017310806/2022>



(2) مشاريع "تنمية المنطقة"

وهو بند يأتي ضمن ميزانيات الإدارة المدنية، وقد وصلت مصاريف "تنمية المنطقة" في العام 2022 الى حوالي 21.5 مليون شيكل. الإدارة المدنية تعرف هذه المشاريع على أنها "مشاريع في مجالات الطاقة، الزراعة والمياه وجودة البيئة والغابات وسلامة الطرق وبما يتوافق مع الحفاظ على الأمن والاستقرار المدني في المنطقة". في الواقع، شملت هذه المصاريف في العام 2022 العديد من الأمور، أهمها: دفع مبلغ 10 مليون شيكل لسلطة الحدائق الإسرائيلية لتشغيل حدائق عامة في الضفة الغربية (عادة ما تكون بجوار مستوطنات)، ودفع مبلغ 5 مليون شيكل لسلطة الآثار الإسرائيلي لتحسين عملها في الضفة الغربية مستفيدة من ميزانية الإدارة المدنية، وحوالي 2 مليون شيكل لتطوير موقع "قبة راحيل"، وحوالي 3 مليون شيكل لتغيير امدادات كهرباء (تم تعريفها على انها "خطر على السلامة") في مناطق بيتونيا، دير دبان وترمسعيا، حوالي 500 الف شيكل لإنارة الشارع الاستيطاني الذي يلتف عن قرية عزون، وحوالي 1.5 مليون شيكل لإقامة مرآب سيارات في أكثر من حرش وغابة تابعة للصندوق القومي في الضفة الغربية وتجهيزها بكراسي خشبية ومناطق راحة، ومئات الألاف لتزويد الغابات والأحراش بنظام يافطات، بالإضافة الى وضع مخططات للمقابر على طول أراضي المنطقة "ج".



الشكل رقم (5): مشاريع "تنمية المنطقة" في وحدة المنسق ما بين 2012-2022: الميزانية المعدلة والتنفيذ



من الواضح جدا من قراءة تفاصيل الصرف تحت بند "تنمية المنطقة"، بأن كمية يسيرة من الأموال تذهب لتطوير خطوط كهرباء وصرف صحي سواء للمستوطنين أو الفلسطينيين في (مثلا سكان قلقيلية في العام 2022). لكن الجزء الأكبر يذهب لتغيير معالم المنطقة "ج" من خلال توسيع الغابات والأحراش، والتي من شأنها أن تعجل في تهويد المناطق "ج" تحت غطاء التشجير، التخضير والاهتمام بالبيئة.

ولا بد من الإشارة، الى أن الميزانية التي تقرها الحكومة الإسرائيلية في ميزانية الإدارة المدنية تحت بند "تنمية المنطقة" عادة ما تتراوح ما بين 20-25 مليون شكيل، بيد أن الصرف الفعلي على "تنمية المنطقة" كان منذ عام 2015 يصل الى حوالي 50 مليون شكيل، الأمر الذي قد يشير الى هيمنة المستوطنين في بعض مرافق الإدارة المدنية من خلال إلزام الأخيرة على "تخضير" المستوطنات ومناطق "ج" المفتوحة بما يفوق ميزانيتها.

في العامين 2016-2017، قفزت مصاريف مشاريع "تنمية المنطقة" بشكل كبير (حوالي 148 مليون للعام 2016، وحوالي 221 مليون للعام 2017)، الأمر الذي فاق الميزانية المخصصة بحوالي 100 مليون شكيل في كل عام، وذلك للاستثمار في مشروع "البوابات الذكية" والتي تم نشرها على معظم معابر الضفة الغربية نحو إسرائيل، خصوصا معابر العمال.³ وقد يستمر الاستثمار في منظومة الرقابة والتحكم الذكية التي تستهدف حركة الفلسطينيين أيضا في العامين 2023-2024، إذ أشارت شروحات الميزانية المنشورة على صفحة الكنيست الى أن الميزانية في هذين العامين ستولي اهتماما خاصا في "تطوير المعابر في الضفة الغربية وتنفيذ مشاريع لتحسين حركة المرور، وتطوير التقنيات في المعابر، وتطوير مرور البضائع وزيادة سرعة التصدير الفلسطيني الى إسرائيل". كما أن الشروحات اشارت الى أنه في العامين 2023-2024، سيتم الإسراع في عملية "التحول الرقمي وتحسين الخدمة الإلكترونية ... بما في ذلك الانتقال إلى إصدار البطاقات الذكية بواسطة الآلات (بشكل إلكتروني وتلقائي)، ووضع شبابيك (أكشاك) الدفع في بعض المناطق.⁴ مع العلم أن ميزانية العام 2023 تشمل، كما كل عام، حوالي مليون شكيل لتشغيل وحماية مركز البريد على حاجز بيتونيا.⁵

(3) مشاريع تشغيل وصيانة

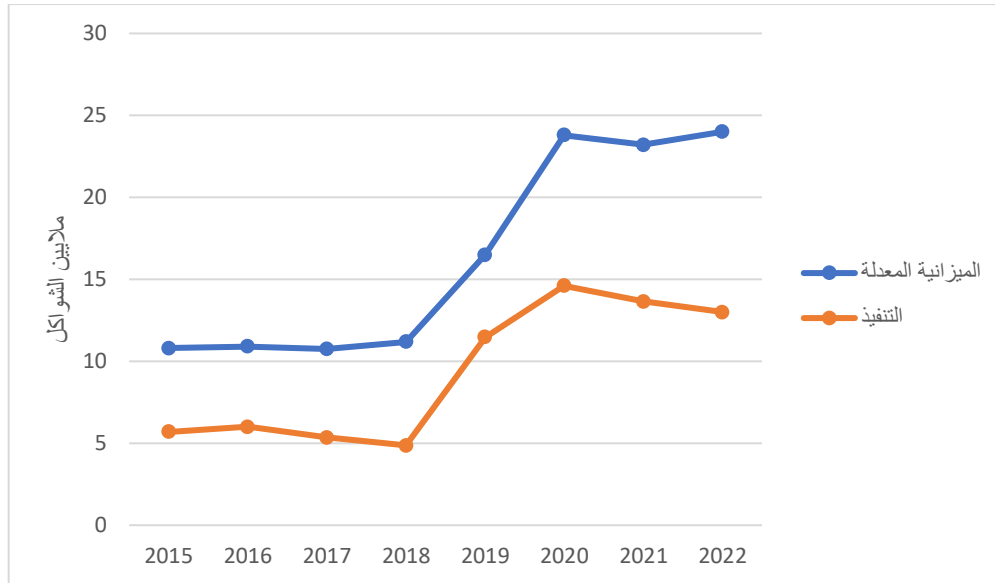
³ ميزانية "التطوير" لدى وحدة المنسق. انظر/ي الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0017310901/2022>

⁴ الكنيست، "ميزانية الدولة: مقترح للسنوات المالية 2023-2024. اساسات الميزانية، ومخططات الميزانية متعددة السنوات" (القدس: الكنيست، 2023)، ص: 86.

⁵ ميزانية "تشغيل بريد بيتونيا" لدى وحدة المنسق. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/fmqy9>



وهو بند وصل الصرف فيه في العام 2022 الى حوالي 24 مليون شيكل، ويشمل تطوير منظمات محوسبة، ومصاريف تشغيلية أخرى. أحد أهم البنود التي تبرز في العام 2022، والتي من المتوقع أن يستمر الصرف عليها في العامين 2023-2024، هو بناء وتطوير نظام محوسب لتسجيل الأراضي في المنطقة "ج".⁶



الشكل رقم (6): مشاريع تشغيل وصيانة" في وحدة المنسق ما بين 2012-2022: الميزانية المعدلة والتنفيذ

حتى السنوات الأخيرة كانت "إخراجات القيد" وكواشين الأراضي وحركات البيع والشراء (بما يشمل العمليات الفلسطينية في الأراضي "ج") تتم بشكل ورقي، لدرجة أن بعد الأوراق يعود عمرها الى ما قبل الحكم الأردني في الضفة الغربية وكلها مكتوبة باللغة العربية لكن يحظر على الفلسطينيين النظر اليها بموجب قرار عسكري 1737. في تقرير لمراقب الدولة من العام 2018، تم تسليط الضوء على "الفساد" داخل دائرة تسجيل الأراضي التابعة للإدارة المدنية فيما يخص التلاعب في ملكيات قطع الأراضي "ج"، وهي دائرة فيها حوالي 10 موظفين إسرائيليين و15 موظف فلسطيني.⁷ في أيار 2017، قامت السلطة الفلسطينية باعتقال أحد هؤلاء الموظفين قبل أن يتم إطلاق سراحه لاحقاً. في مذكرة صادرة

⁶ ميزانية "تشغيل وصيانة" لدى وحدة المنسق. انظر/ي الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0017310104/2022>.
⁷ مراقب الدولة، "ضباط الإدارة المدنية في يهودا والسامرة"، تقرير سنوي 70 ج. (القدس: مكتب مراقب الدولة، 2020).



عن جهاز المخابرات الإسرائيلي، في 2019، ورد التالي: "إن توظيف الفلسطينيين من قبل دائرة تسجيل الأراضي في الإدارة المدنية يخلق وضعاً بحيث يمكن نقل المعلومات إلى السلطة الفلسطينية... ومنع هذا التسريب يتطلب الحد من الوصول إلى المعلومات"⁸، وهذا دور مشروع حوسبة سجلات الأراضي في العامين 2023-2024. وسيستمر المشروع خلال العام 2023 بمبلغ قد يصل إلى حوالي 573 ألف شيكل.⁹

(4) مشاريع من أموال مصادرة

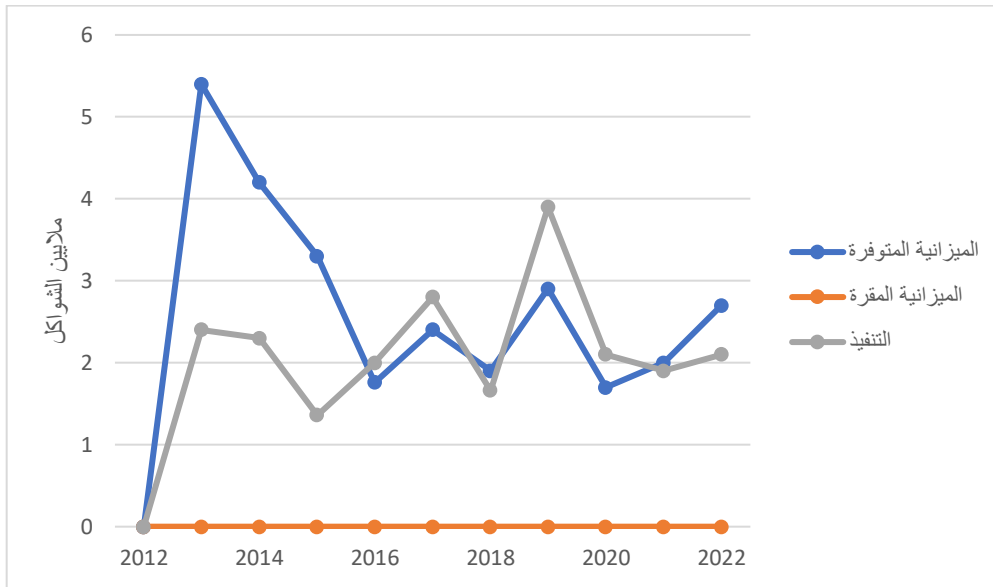
على ما يبدو، تشرف وحدة المنسق على تنفيذ مشاريع معينة من خلال استخدام "أموال مصادرة" ليس ضمن الميزانية العامة المقررة من قبل الحكومة. لا تبين تقارير وحدة المنسق مصدر هذه الأموال، وما إذا كان المقصود أموال السلطة الفلسطينية (المقاصة) المصادرة، أم أن المصدر هو أموال وممتلكات أخرى تم مصادرتها من الفلسطينيين (سيارات، مصادرة أموال، بيع في المزاد العلني... الخ). وتقوم الإدارة المدنية بإدارة ملف "مشاريع من أموال مصادرة" تحت بند مصاريف "الحيارات والأمانات"، بيد أن قيمة "الأموال المصادرة" تفوق ميزانية بند "الحيارات والأمانات العامة" بكثير.

وتشير طبيعة المشاريع التي نفذتها وحدة المنسق تحت هذا البند في العام 2022 (ووصلت إلى حوالي 2.1 مليون شيكل)، على صرف حوالي 400 ألف شيكل على تحسين شارع في محمية "عين فرات" إلى الشرق من حزما، بالإضافة إلى حوالي 1 مليون شيكل لتعديل خطوط كهرباء، ومبلغ 40 ألف شيكل لترتيب بوابة الكترونية على حاجز نعلين، وأكثر من نصف مليون شيكل لتوسيع "مرآب المركبات المصادرة" الموجودة بالقرب من نابلس.¹⁰

⁸ نفس المصدر، ص: 262.

⁹ ميزانية مشروع "سجل السكان البيومتري" في وحدة المنسق. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/qrPS1>

¹⁰ ميزانية مشاريع من "أموال مصادرة" في وحدة المنسق. انظر/ي الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0017310401/2022>



الشكل رقم (7): مشاريع من "أموال مصادرة" في وحدة المنسق ما بين 2012-2022: الميزانية المقررة، الميزانية المتوفرة، والتنفيذ

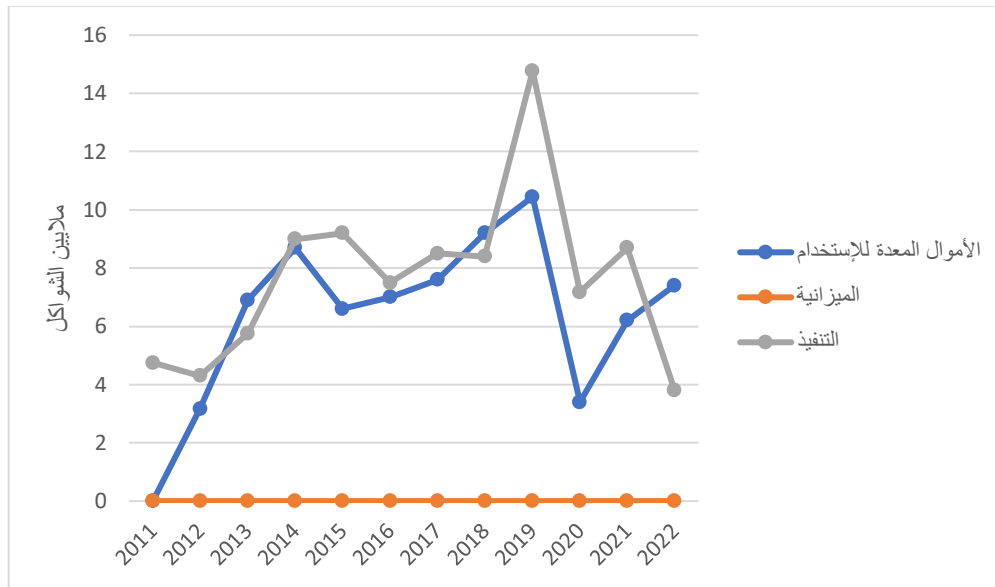
ولا بد من الإشارة الى أن تنفيذ مشاريع بقيمة تتراوح ما بين 2-4 مليون شيكل، في الوقت الذي لا توجد فيه ميزانية حكومية للمشاريع المصنفة "مشاريع من أموال مصادرة" (انظر الشكل 7)، قد يعكس وجود مصالح نفعية لدى عدة أطراف (بما فيها شركات خاصة أو مسؤولين عسكريين)، في الدفع نحو "ديمومة" توفر أموال مصادرة في كل عام للاستمرار في صرفها من خلال مشاريع تنفذها شركات خاصة، وهو ما يعكس علاقات الاقتصاد السياسي الكامنة خلف هذه المشاريع- هذا ما يتضح من مشروع "البيومتري".

(5) مشروع "البيومتري"

الشكل (8) ادناه يشير الى المصاريف التي انفقتها وحدة المنسق عل تطوير منظومة البيومتري المتعلقة بالسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وبما أن وحدة المنسق (من خلال دائرة سجل السكان) تدخل بشكل مباشر في اصدار بطاقات التعريف (هوية، رخصة، جواز سفر، تصاريح، بطاقات مغنطة.. الخ)، فأنها بدأت تعمل منذ العام 2011، على تحويل كافة وثائق الفلسطينيين الى وثائق حيوية-بيومترية، بحيث تحتوي الوثيقة أو البطاقة على شريحة إلكترونية تضم معلومات يتم تعميمها عالمياً، وتشمل بصمة العين، معالم الوجه، ومعلومات حيوية أخرى تتعلق بحاملها.



من غير المعلوم من أين تمويل وحدة المنسق هذه المصاريف الضخمة (وصلت في العام 2019 الى حوالي 14 مليون شيكل)، خصوصا وأن ميزانية الحكومة المخصصة لذلك هي صفر. قد يكون أحد مصادر التمويل هي الأموال التي تجبيها وحدة المنسق والإدارة المدنية من الفلسطينيين، والتي قد تصل في العام 2023 الى حوالي 278 مليون شيكل قد تشمل رسوم تصاريح، غرامات بناء، وغيرها.



الشكل رقم (8): مشروع البيومتر في وحدة المنسق ما بين 2012-2022: الميزانية المقررة، الميزانية المتوفرة، والتنفيذ

وبالنظر الى بنود الصرف في العام 2022، نجد أن وحدة المنسق قامت ببناء "معبر الكتروني" في المنطقة الصناعية بركان بقيمة نصف مليون شيكل، أجهزة اصدار بطاقات بيومتر، تكلفة طباعة البطاقات، تطوير منظومة تشخيص ذكية على الحواجز (وصلت ميزانية هذا التطوير في العام 2019 لوحده الى حوالي 1.8 مليون شيكل)، وغيرها.¹¹

¹¹ ميزانية مشروع "بيومتر" في وحدة المنسق. انظر/ي الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0017310109/2022>



مساهمة الوزارات الإسرائيلية في الصرف على المناطق المحتلة

ثانياً

بالطبع، فإن ميزانية وحدة المنسق، وبنود الصرف التي تعتمد عليها، تتبع بحكم دورها الوظيفي-الإدارة حسب ما نص عليه "القانون" الذي ينظم عملها في الأرض المحتلة. هذا لا يعني أن باقي الوزارات، وجهات الإنفاذ، والسلطات والأجهزة الإسرائيلية الأخرى لا تقوم بصرف مبالغ، وتخصيص ميزانيات تصب في الأرض المحتلة. إن سرد كافة المصروفات الحكومية التي تصب في الضفة الغربية بدون أن تمر عبر وحدة المنسق قد يحتاج الى دراسة خاصة مطولة. ومع ذلك، أدناه بعض أهم الأمثلة من السنوات السابقة.

1) حماية وتحصين تنقل الدوريات في الضفة الغربية (2007-2012)

وهو ضمن ميزانية الطوارئ المدنية (انظر الشكل 3 أعلاه). في الفترة 2010-2012، وصل الانفاق على تحصين تنقل الدوريات الى حوالي 17-20 مليون شكيل/سنوياً.¹²

2) إقامة "مناطق أمنية من نوع خاص" داخل الضفة الغربية (2007-2008)

وهو ضمن ميزانية الطوارئ المدنية (انظر الشكل 3 أعلاه). في العام 2008، وصل الانفاق على هذا البند حوالي 30 مليون شكيل، دون أن تحدد إسرائيل ما المقصود بمناطق "أمنية من نوع خاص".¹³

3) صندوق دعم "يهودا وشومرون"

وهي مبالغ غير منصوطة في الميزانية، لكنها تأتي من صناديق الدعم التابعة لوزارة حماية البيئة الإسرائيلية. يتم توزيعها عادة على المجالس المحلية للمستوطنات بهدف تحسين المشهد العام المحيط بالمستوطنات. مثلاً، في العام 2022، حصلت

¹² انظر/ي الميزانية على الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0016100301/2012?li=0&theme=budgetkey>

¹³ انظر/ي الميزانية على الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0016100402/2008?li=2&theme=budgetkey>



سلطة الحدائق الإسرائيلية على منحة بقيمة 1.3 مليون شيكل لتحسين الضفة الغربية، بينما حصل كل من مجلس "موديعين العليا"، "عرايوت هايردين"، "بيت إيل" و"مستوطنة اورانيت" على مبالغ خاصة بها.¹⁴

4) دعم البنى التحتية للمستوطنات- تطوير شبكات الصرف الصحي

وميزانية البنى التحتية في هذا السياق تكون مشتركة ما بين وزارة البنى التحتية، الطاقة والمياه، المواصلات والسلامة على الطرق، سلطة المياه والمجاري في إسرائيل، ووزارة الإسكان (المجموع الكلي لهذا الموازنة لكل إسرائيل تصل الى 43.6 مليار شيكل في العام 2023. فيما يخص الضفة الغربية، صرفت هذه الوزارات مجتمعة ما يقارب 84 مليون شيكل ما بين 2013-2016. في العام 2016، وهو العام الأخير لهذا المشروع، تم صرف مبلغ 27 مليون شيكل لتحسين شبكات الصرف الصحي للمستوطنات.¹⁵

5) ميزانية وزارة المواصلات الإسرائيلية

اتفقت وزيرة المواصلات الإسرائيلية، ميري ريغف، مع وزير المالية بتسلييل سموتريتش، على ميزانية البنى التحتية المخصصة لتوسيع الشوارع والطرق الرئيسية في إسرائيل في العامين 2023-2023 والتي بلغت حوالي 13.4 مليار شيكل، من ضمنها حوالي 25% من الموازنة سيتم صرفها في شوارع الضفة الغربية لتعزيز واستدامة المشروع الاستيطاني. في تقرير سابق نشره المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، تم تفصيل الشوارع والمشاريع الجديدة التي قد يشملها هذا الصرف.¹⁶

ولأن هذه الميزانية لا تدرج تحت ميزانية وحدة المنسق، وإنما يتم تنفيذها من قبل وزارات وسلطات إسرائيلية، فإنها تستهدف بشكل حصري المستوطنين، دون أن يعني الأمر عدم وجود تنسيق وتعاون ما بين هذه السلطات وما بين وحدة المنسق.

¹⁴ انظر/ي الميزانية على الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0026130108/2022?li=4&theme=budgetkey>

¹⁵ انظر/ي الميزانية على الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0073320103/2016?li=7&theme=budgetkey>

¹⁶ وليد حباس، "ربع ميزانية وزارة المواصلات الإسرائيلية ستصرف في أراضي الضفة الغربية! ما هي الشوارع الالتفافية التي ستتوسع؟ وكيف ستبدو حياة الفلسطينيين في المستقبل؟" في ملحق المشهد الإسرائيلي، منشورة بتاريخ 22 أيار 2023. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/dhGO8>



(6) دعم مجالس المستوطنات لغرض تطوير الاستيطان الفتى (البور الاستيطانية)

وهو بند صرف يأتي كمنح (donation) من قبل وزارة الحكم المحلي (وزارة السلطات المحلية)، ويتم منحها لمجالس مستوطنات قائمة بغرض صرفها على ما يسمى "دعم البور الاستيطانية". في العام 2019، صلت قيمة هذه المنح الى حوالي 49 مليون شكيل. بينما هبطت في العام 2020 الى حوالي 18 مليون شكيل، شملت 6.2 مليون شكيل لمجلس مستوطنات بنيامين، 5.6 مليون شكيل لمجلس مستوطنات شومرون، 3.3 مليون شكيل لمجلس مستوطنات غوش عتصيون، 2.6 لمجلس مستوطنات جبل الخليل.¹⁷ جدير بالذكر، أن الوزارات والسلطات الإسرائيلية التي تقدم هذه المنح، تتبنى مصطلح سموتريتش، والذي رفض استخدام مفهوم "البور الاستيطانية" لما له من دلالات سلبية في الخطاب الدولي، واستبدالها بعبارة "الاستيطاني الفتى" - كما هو واضح من عنوان الصرف المتعلق بهذه المنح.

(7) مصاريف الحفاظ على المناطق المفتوحة في الضفة الغربية

وهي ميزانية تصرف من قبل وزارة السلطات المحلية، ووصلت في العام 2021 الى حوالي 17.6 مليون شكيل.¹⁸

(8) ميزانية وزارة الأمن القومي (سابقا وزارة الأمن الداخلي) في الضفة الغربية

وهي ميزانية تصرف على مركز شرطة لواء يهودا والسامرة، ومراكز الإطفاء والإنقاذ الإسرائيلية في الضفة الغربية. وصلت الميزانية في العام 2021 الى حوالي 8 مليون شكيل.¹⁹

¹⁷ انظر/ي الميزانية على الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0018110207/2020?li=9&theme=budgetkey>

¹⁸ انظر/ي الميزانية على الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0018110205/2022?li=10&theme=budgetkey>

¹⁹ انظر/ي الميزانية على الرابط التالي: <https://next.obudget.org/i/budget/0007600236/2019?li=14&theme=budgetkey>



الجدول رقم (1): الصرف الحكومي على بعض الجمعيات العاملة في الضفة الغربية ما بين 2013-2019

معظم الجمعيات التي تتلقى الدعم الحكومي يتركز عملها في تعليم التوراة (يشيفاه)، أو التحضير للجيش ووحدات النخبة (يشيفاه قبل عسكرية). بعض هذه الجمعيات لا يعمل حصرا داخل الضفة العربية (لكن الميزانيات الواردة أعلاه تتعلق بمشاريع هذه الجمعيات داخل الضفة الغربية حصرا). إن تفصيل هذه المنح الحكومية العديدة، قد يلقي الضوء على طبيعة الصرف الإسرائيلي على المشروع الاستيطاني والذي يتعدى الفهم التقليدي الذي يحصر هذا الصرف في توسيع البناء الاستيطاني وحسب.

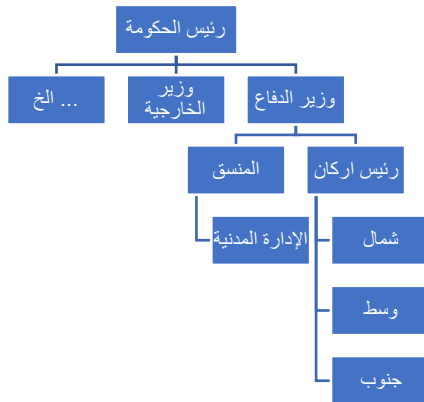


استخلاصات

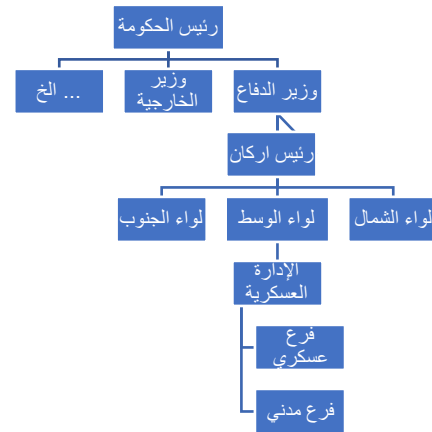
رابعاً

قبل وضع استخلاصات على ضوء البيانات المالية الواردة في هذه الورقة، لا بد من التوقف عند التغيير الهيكلي الذي حصل داخل وزارة الجيش الإسرائيلي في الفترة ما بين كانون الأول 2022 وشباط 2023، فيما يتعلق بالأرض المحتلة وادارتها. وهو تغيير يعتبر جوهري، ومنافي للقانون الدولي، وله تبعات ستكون غير مسبوقة على مستقبل الاستيطان في الأرض المحتلة. ولرؤية هذه التغيير، لا بد من عرض هيكلية وحدة المنسق كجزء من وزارة الجيش لمعرفة كيف كانت تتوزع الأدوار قبل وبعد هذه التغيير الجوهري.

الشكل (9)، يظهر الانتقال من الإدارة العسكرية التي حكمت الأرض المحتلة ما بين 1967-1981 والتي كانت تتبع كليا لأمره العسكر داخل الجيش الإسرائيلي، لكنها أيضا تنسق أعمالها مع الحكومة الإسرائيلية بموجب لجنة وزارة (تضم كل الوزارات الإسرائيلية) مخصصة لتنسيق أعمال الحكومة مع الأرض المحتلة. في العام 1981، تم فصل الإدارة المدنية



الشكل (9 ب) الإدارة المدنية (1981-2023) تحت اشراف وزير الدفاع (سلطة عسكرية لكنها تدار وفق منطق مدني)



الشكل (9 أ) الإدارة العسكرية للأرض المحتلة (1967-1981) تحت اشراف لواء الوسط في الجيش الإسرائيلي



عن الجيش الإسرائيلي (لم تعد تحت سلطة لواء الوسط أو الجنوب)، وتحولت الى وحدة "مدنية" يقودها المنسق وتتبع مباشرة الى وزير الجيش (الشكل 9 ب). هذه التحول قد يكون تحولاً مرادفاً إذ أن إدارة الأرض المحتلة ظلت تدار وفق عقيدة عسكرية (ما تزال داخل وزارة الجيش)، لكنها انفصلت هيكلية عن الجيش الإسرائيلي. هذه الفصل كان يعني، أن موظفي الإدارة المدنية (انظر الشكل 1 أعلاه) هم موظفون مدنيون منتدبون من الوزارة الإسرائيلية (ويتلقون رواتبهم من هذه الوزارات)، لكنهم في نفس الوقت يعملون في مكاتب عسكرية تابعة مباشرة الى وزير الجيش. ويمكن اختصار هذه التحول بالتالي: الوزارات الإسرائيلية، من خلال موظفيها العاملين في الإدارة المدنية (اللون الأخضر في الشكل 1)، هي من يحدد ما هي خطط الحكومة الإسرائيلية في الأرض المحتلة. وزير الدفاع، والجيش الإسرائيلي باعتباره السلطة العليا في الأرض المحتلة هم من يحدد كيف يتم تنفيذ هذه الخطط الحكومية، ومتى، وضمن أية ظروف. على ما يبدو، كانت هذه العلاقة المركبة تعمل تارة بتناغم، وتارة أخرى ضمن تقاطبات وتناقضات في الأجناس ما بين الوزارات وما بين الجيش. ومن هنا، يمكن أن نقرأ المشاحنات المستمرة ما بين الجيش الإسرائيلي وما بين الوزارات الإسرائيلية الأخرى فيما يتعلق بتوسيع الاستيطان البور الاستيطانية، الاستيلاء على الأراضي، عدد العمال الفلسطينيين... الخ.

التحول الجديد الذي حصل على هذه الهيكلية، كان في تغيير قانون أساس حكومي يتيح وضع وزيرين اثنين داخل وزارة الجيش، الأول هو وزير الدفاع نفسه (في حكومة نتنياهو السادس وزير الدفاع هو غالانت) والثاني يسمى "وزير ثاني داخل وزارة الدفاع" (وهو سموتريتش). وعليه، تم فصل مهمات وحدة المنسق (وبالتالي الإدارة المدنية) الى مهمات تتعلق بالأراضي "ج" وتحديد حياة وأراضي المستوطنين (وهذه تم منحها الى "الوزير الثاني" داخل وزارة الجيش) وما بين المهمات المتعلقة بحياة الفلسطينيين، أراضيهم، أمنهم، العلاقة مع السلطة الفلسطينية.. الخ (وهذه ظلت من مهمات وزير الجيش نفسه) - وعليه، انتهت الهيكلية الظاهرة في الشكل (9 ب)، والتي حكمت الأرض المحتلة منذ العام 1981، وظلت كذلك حتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو (مع اجراء تعديلات على المهمات وابتداع قنوات جديدة للتنسيق والارتباط مع الفلسطينيين). وحل مكانها هيكلية جديدة يتم تقسيم الأدوار بداخلها ما بين "الوزير الثاني" وما بين "وزير الدفاع". هذا التحول له دلالات غاية في الأهمية، نورها هنا في معرض تلخيص البيانات المالية وأوجه الصرف التي تم رصد أهمها في هذه الورقة:



1. على العكس من العقيدة الإسرائيلية السابقة والتي بموجبها كانت إسرائيل، تحديدا الجيش الإسرائيلي، تحرص على الحفاظ على خطاب "الاحتلال المؤقت" في الوقت الذي تقوم فيه بتوسيع الاستيطان وتغيير معالم المنطقة تغيرت، وحل مكانها عقيدة جديدة تعلن "جهارا" بأن الأرض المحتلة لم تعد محتلة، بل هي جزء من دولة إسرائيل. ليس أدل على هذه التحول من تحويل إدارة الأراضي "ج" الى وزير ثاني مدني يتبع الى تيار المستوطنين. على الرغم من أن ميزانية العاملين 2023-2024 تشير الى اتساع رقعة التدخلات الإسرائيلية في الأرض المحتلة، الا أن أساليب صرف الميزانيات ستتغير بشكل جوهري تحت سلطة "الوزير الثاني"، وستتغير معها أيضا اليات التشبيك مع باقي الوزارات. والهدف، على ما يبدو، المضي قدما في "تطبيع" الوجود الإسرائيلي داخل الضفة الغربية بحيث لا يتم فقط توسيع الاستيطان كميا، وانما اجراء تغييرات نوعية على طبيعة العلاقة ما بين الاستيطان اليهودي وما بين دولة إسرائيل.

2. في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، وانعدام أي افق لعملية سلمية، فإن إسرائيل لم تعد تكتفي بتسويق دعاية "عدم وجود شريك فلسطيني"، أو "تعثر/انتهاء حل الدولتين"، بل باتت تقرن هذه الادعاءات بوضع خطط استراتيجية لتحويل الاستيطان الى استيطان دائم لا رجعة عنه. أحد الأمثلة الهامة على هذه التحول يكمن ربما في وضع خطة خمسية (2023-2027) لتحويل البنى التحتية التي تخدم المشروع الاستيطاني (الشوارع، الجسور، الصرف الصحي، المواصلات، المرافق العامة) الى بنى "عصرية" و"متطورة" وتأخذ بالحسبان مصير ومستقبل المستوطنين على المدى المتوسط والبعيد، بحيث تزول الفواصل المكانية، والقانونية، والتشريعية ما بين الإسرائيليين والمستوطنين. مثال آخر، يمكن في الغاء الكنيست لقانون "الانسحاب من شمال الضفة الغربية"، وإعادة تأكيد "أحقية" الاستيطان اليهودي في كافة المناطق "ج". وبالتالي، فإن مفهوم "انتهاء حل الدولتين" لم يعد مفهوما مرتبطا بوجود حكومات إسرائيلية يمينية متعنتة، وانما سيتحول الى مفهوم مقترن "بأسباب موضوعية"، و"حقائق ميدانية" قد لا يمكن ارجاعها الى الخلف.

3. التمعن في تفاصيل ميزانية وحدة المنسق، وأوجه صرفها، والتحويلات الهيكلية في إدارة الأرض المحتلة ابتداء من العام 2023، يستدعي أيضا حصول تغيير في استراتيجيات العمل الفلسطيني، الرسمي والشعبي. أن استراتيجية العمل الفلسطينية التي يمكن تلخيصها بـ "المراقب الراض للتوسع الاستيطاني" أو "التظلم أمام المؤسسات والمحافل الدولية" قد لا تعود ذات صلة في ظل الواقع الجديد الذي يمكن استخلاص بعض جوانبه من هذه الورقة.